



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام

التاريخ: 18 مايو/أيار 2018

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2018/6-E/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2018/6-E/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسر لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج أن تتقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها⁽¹⁾ المعتمدة في الدورة العادية الثانية لعام 2011 والمحدثة في دورتي المجلس في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني لعام 2017. ويقدم هذا التقرير موجزاً لأبرز أنشطة اللجنة وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2017 إلى 31 مارس/أذار 2018. ويصادف التاريخ الأخير إنجاز الحسابات المالية السنوية، وهي محور رئيسي من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن أنشطة اللجنة من محاضر اجتماعاتها، وبنود العمل الملحقة بمحاضر الاجتماعات، وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Suresh P. Kana

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

أبريل/نيسان 2018

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

(1) اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج.

موجز تنفيذي

نفذت لجنة مراجعة الحسابات خطة عملها وفقاً لاختصاصاتها بالتعاون الكامل من جانب المدير التنفيذي والإدارة. ولم تلاحظ اللجنة أي نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية أو بيانات خاطئة في الكشوف المالية لشهر مارس/آذار 2018. واعتمدت اللجنة على تأكيدات وعروض قَدَمَتها الإدارة، ومكتب المفتش العام، والمراجع الخارجي للحسابات.

وشاركت لجنة مراجعة الحسابات مشاركة تامة في التغييرات التي تعلقت بالموظفين في مكتب المفتش العام وهي راضية عن قدرة وكفاءة المفتش العام الجديد. وتحققت اللجنة أيضاً من الاستقلالية التامة لمكتب المفتش العام ومن قدرته على إجراء تحقيقات مستقلة حسب تقديره.

ويجري تحديث إطار رقابة البرنامج، الذي قُدّم لأول مرة في عام 2011، بناءً على طلب من المجلس. ويُقدّم الإطار من منطلق ضمان أن يواصل إطار حوكمة البرنامج وترتيباته الخاصة بالتبليغ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في الوقت الذي تتطور فيه المنظمة. ويسلم الإطار بالمعالم البارزة لتطور البرنامج وحوكمته وتقديمه للتقارير منذ عام 2011. وقد قَدَمَت لجنة مراجعة الحسابات تعليقاتها على مشروع الإطار المحدث.

وعموماً، يتواصل تحسين عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وتُبدي الإدارة استعدادها للمضي في دفع عملية التحسين وتعديل الضوابط مع تغير عمليات البرنامج.

وفي مارس/آذار، استعرضت اللجنة التقارير الأولية التي كان من المقرر أن ينشرها مراجع الحسابات الخارجي بشأن النتائج المستمدة من مراجعة الخسائر في الأغذية ومن مراجعة توسيع العمليات وتقليصها. وفي حين شعرت اللجنة بالارتياح إزاء معدل الخسائر في الأغذية البالغ 1 في المائة، فقد أشارت إلى أن ثمة إمكانية لتحسين الكشف عن الخسائر في الأغذية وقياسها. وفيما يتعلق بتوسيع العمليات وتقليصها، حذرت اللجنة من أن إعادة تعريف بروتوكولات طوارئ المستوى 3 على نطاق المنظمة بأسرها قد يؤدي إلى مخاطر سحب المانحين لدعمهم لاعتقادهم الخاطئ بأن هذا الدعم لم يعد ضرورياً.

وعموماً، ترى لجنة مراجعة الحسابات أن البرنامج أولى العناية الواجبة في عام 2017 لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ومع تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي القطري المقبلة وخرطة الطريق المتكاملة والإطار المالي الجديد – بما يتسم به من تغطية أكثر تفصيلاً من خلال عمليات حساب التكاليف وجمع البيانات القائمة على الأنشطة – سوف تزداد أهمية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية أكثر حتى من ذي قبل.

وفي عام 2017، ونظراً إلى انتهاء ولاية السيد Rose والسيدة Petruškevičienė، شاركت اللجنة في عملية اختيار عضوين جديدين. وترحب لجنة مراجعة الحسابات بتعيين السيدة Agnieszka Słomka-Golebiowska والسيد Pedro Guazo عضوين جديدين. وانتخبت اللجنة السيد Suresh P. Kana رئيساً للجنة مراجعة الحسابات.

المقدمة وسير عمل لجنة مراجعة الحسابات

الاختصاصات

1- في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران، جرى تنقيح اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، التي كان المجلس قد اعتمدها في دورته العادية الثانية عام 2011، لكي تشمل تحديداً أنشطة تقوية الرقابة مثل تقديم المشورة بشأن أداء المفتش العام ومدير مكتب الرقابة وعن الخطة السنوية لأنشطة الرقابة الخاصة بمكتب الرقابة. كما جرى توسيع الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية عام 2017 لتتضمن الإشراف على الأخلاق داخل البرنامج كجزء من ولايتها الأساسية ولتغيير تكوين فريق الاختيار. ويقدم النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات توجيهات إضافية، وهو مدرج في الملحق الأول من هذه الوثيقة. ولا تُقترح أية تغييرات على النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات.

2- وتشمل مسؤوليات اللجنة إسداء المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في المسائل التالية:

- المراجعة الداخلية للحسابات؛
- إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
- الكشوف المالية؛
- المحاسبة؛
- المراجعة الخارجية للحسابات؛
- القيم والأخلاق؛
- الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

3- ترد قائمة بأعضاء اللجنة الحاليين في الملحق الثاني. وبراعي هذا التكوين التوازنات المناسبة من حيث نوع الجنس والإقليم، وفق ما حدده المجلس.

4- وفي حضور عضوين جديدين في لجنة مراجعة الحسابات، عيّنت اللجنة السيد Suresh P. Kana رئيساً.

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

5- يغطّي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2017 إلى 31 مارس/آذار 2018. ويقدم لمحة عامة عن عمل اللجنة، ويسلط الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي.

6- وقد اجتمعت لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات خلال هذه الفترة - في يوليو/تموز 2017، وديسمبر/كانون الأول 2017، ومارس/آذار 2018. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها مؤتمرات هاتفية مع المفتش العام أو إدارة البرنامج أو مراجع الحسابات الخارجي أو أمينة المجلس التنفيذي بشأن مسائل تتطلب اهتمام اللجنة. واجتمع المدير التنفيذي مع لجنة مراجعة الحسابات في ديسمبر/كانون الأول 2017 ونائب المدير التنفيذي في يوليو/تموز 2017 ومارس/آذار 2018 على الترتيب. واجتمعت لجنة مراجعة الحسابات أيضاً بمدير المراجعة الداخلية ومدير التحقيقات.

7- وفي اليوم الأول والأخير من كل اجتماع، تعقد لجنة مراجعة الحسابات دورات تنفيذية للأعضاء فقط، وعادة مع المدير التنفيذي أو نائب المدير التنفيذي للبرنامج. وتركّز هذه الدورات على قضايا استراتيجية، وتزوّد اللجنة بأراء ثاقبة عن أولويات البرنامج واحتياجاته. وتستخدم الدورات أيضاً لطرح أفكار اللجنة وشواغلها مع المدير التنفيذي/نائب المدير التنفيذي، والإبلاغ عن الأمور التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المدير التنفيذي.

8- وما زالت اجتماعات اللجنة مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي حلقة وصل رئيسية مع المجلس: فهئية المكتب تقدّم الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج وتوفر للجنة مراجعة الحسابات الوسائل الأساسية التي تمكنها من إسداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.

9- وعقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة اجتماعها الثاني للجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في 12 و13 ديسمبر/كانون الأول 2017 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وفي هذا الاجتماع، حظي البرنامج بالثناء لنموذج الحوكمة المتطور الذي يتبعه ولممارساته في هذا الصدد. وقد حضر الاجتماع السيد Suresh P. Kana رئيس لجنة مراجعة الحسابات.

10- وتعدّ الزيارات الميدانية حاسمة لكي يفهم أعضاء اللجنة عمليات البرنامج. وتُخطّط هذه الزيارات بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي، وهيئة مكتب المجلس التنفيذي، وأمانة المجلس التنفيذي، والمديرين القطريين. وتغطي ميزانية لجنة مراجعة الحسابات تكاليف هذه الزيارات التي تُخفّض إلى الحد الأدنى بتنظيم الرحلات إلى المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها عضو اللجنة المشارك في الزيارة الميدانية.

- 11- وتلتزم لجنة مراجعة الحسابات بمواصلة العمل على استخلاص نظرة إقليمية أو قطرية عن عمليات البرنامج مع تحميل البرنامج الحد الأدنى من التكلفة من خلال القيام بزيارات ميدانية أو عقد اجتماعات في المكاتب الإقليمية أو القطرية، على أن تُدرج الزيارات المتعلقة بالعمليات الميدانية في جدول الأعمال. ومن المقرر إجراء زيارة ميدانية لمبابوي في وقت لاحق من هذا العام.
- 12- ولجان مراجعة الحسابات في القطاعين العام والخاص مكلفة بتقييم الجهود التي تبذلها منظماتها لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك تقييم جهود الإدارة لتحقيق ما يلي: (1) تحديد تقبل المنظمة للمخاطر، بالتعاون مع مجلس الإدارة، (2) تقييم المخاطر التي تهدد الشركة بناء على مدى تقبلها لها، والتخفيف من هذه المخاطر. وقد أحاطت لجنة مراجعة الحسابات علماً بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي والإدارة العليا وهيئة مكتب المجلس التنفيذي في القيام بهذه الواجبات وكذلك تنقيح إطار الرقابة للبرنامج.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- 13- يتسم وضع برنامج فعال لإدارة المخاطر المؤسسية يستند بشكل كافٍ إلى نظام سليم للضوابط الداخلية بأهمية حاسمة بالنسبة لمنظمة كبيرة ذات انتشار عالمي مثل البرنامج، وقد لاحظت لجنة مراجعة الحسابات الجهود التي يبذلها البرنامج لتعزيز إدارته للمخاطر المؤسسية وضوابطه الداخلية على السواء. وبالفرد نفسه، تسلّم اللجنة بأنه لا يمكن لأي برنامج لإدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية أن يقضي على جميع المخاطر أو يمنع الأحداث غير المتوقعة السلبية، حتى لو صُمم على النحو الأمثل.
- 14- وبناء على ذلك، توصي لجنة مراجعة الحسابات بأن يواصل المجلس والإدارة مهمتهما المتمثلة في تنقيح بياناتهما بشأن تقبل المخاطر بغية تعزيز إمكانية استخدامها وفائدتها في مختلف سياقات أنواع المخاطر؛ والإبلاغ عن مستوى المخاطر التي يقبل البرنامج مواجهتها من الناحية التنظيمية في ظل مختلف الظروف من أجل تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية وسائر الأهداف التشغيلية مثل التقليل من جوانب عدم الكفاءة إلى الحد الأدنى وتقليل الهدر ومنع التبدليس.
- 15- وعموماً، ترى لجنة مراجعة الحسابات أن البرنامج أولى في عام 2017 الاهتمام المناسب لإدارة المخاطر وللضوابط الداخلية. وفي سياق عملية التخطيط الاستراتيجي القطري المقبلة وخارطة الطريق المتكاملة والإطار المالي الجديد – بتغطيته الأكثر تفصيلاً من خلال عمليات تقدير التكاليف وجمع البيانات القائمة على الأنشطة – سوف تزداد أهمية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية أكثر حتى من ذي قبل.
- 16- ويستند عمل البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية إلى الأنشطة التالية:

- (أ) العمل الذي تضطلع به شعبة إدارة المخاطر المؤسسية التي أنشئت مؤخراً، والذي يُحدّد المخاطر التي قد تؤثر على وحدات العمل الفردية والتي تشمل المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والشعب في مقره في روما، والمخاطر الوثيقة الصلة بالمنظمة ككل، وخاصة في حالات الطوارئ. ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه بالإضافة إلى مجالات المخاطر الرئيسية الأربع عشرة المحددة في سجل المخاطر المؤسسية للبرنامج (انظر الفقرة 16 أدناه)، تعكف المنظمة على وضع تصنيف أكثر شمولاً للمخاطر ينطوي على أربع فئات عامة من المخاطر (استراتيجية وتشغيلية وائتمانية ومالية) تضم معاً 15 نوعاً من المخاطر و39 نوعاً فرعياً من المخاطر. ويجري في الوقت الراهن الاضطلاع بهذا العمل، ومن ثم فإن اللجنة ليست في وضع يسمح لها بالتعليق على مدى كفاءته.
- (ب) فيما يتعلق ببيانات ضمان فعالية الضوابط الداخلية، لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه جرى بالنسبة لعام 2017 تصديقها وتوقيعها جنباً إلى جنب مع خطابات التمثيل من قبل نسبة 100 في المائة من المديرين في 135 مكتباً ميدانياً ومكتباً إقليمياً والمقر في روما. وقد شمل الموقعون نائب المدير التنفيذي، ومساعد المدير التنفيذي، والمديرين الإقليميين، والمديرين القطريين، ومديري جميع مكاتب البرنامج، ومديري الشعب في المقر. وفي حين تشير النتائج المستمدة من بيانات الضمان إلى تعزيز الضوابط الداخلية، فما زال هناك مجالاً للتوسيع، ولا سيما في نوعية سجلات المخاطر والانتظام في تحديثها، وفي بعض المسائل المتصلة بالتدليس وفي الحالات التي تشهد تغييرات تشغيلية.

- (ج) مراجعات الحسابات الداخلية التي قام بها مكتب المفتش العام لتقديم ضمان بشأن الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، والقضايا التشغيلية، وقضايا المساءلة عن طريق خدمات رقابة مستقلة وموضوعية.
- 17- وأحاطت لجنة مراجعة الحسابات علماً بأن من المتوقع أن يحتفظ كل مكتب من مكاتب البرنامج بسجل محدث للمخاطر. وعلى المستوى المؤسسي، هناك 14 مخاطرة رئيسية محددة في سجل المخاطر المؤسسية، ومع كل منها: (1) فئة المخاطرة المناظرة لها؛ (2) واحتمالها؛ (3) وتأثيرها؛ (4) ومستوى خطرها؛ (5) وصاحب (أصحاب) المخاطرة. وتدرج في هذا السجل المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف البرنامج ككل، ويتم تحديثها بصورة دورية.
- 18- ومن بين هذه المخاطر الرئيسية الأربع عشرة المدرجة في سجل المخاطر المؤسسية، ترتبط بعض المخاطر على نحو خاص بالبرنامج في سياق الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج وخارطة الطريق المتكاملة وعملية التخطيط الاستراتيجي القطري واستعراض الإطار المالي الجديد وإطار النتائج المؤسسية. وهذه المخاطر هي:
- 19- عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الإنسانية. يثير ذلك مخاوف تتزايد سنةً بعد سنة، وذلك بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأزمات الإنسانية من المستويين 2 و3 وفي نطاقها وحدتها، ولا سيما حالات الطوارئ التي تحدث غالباً في غرب آسيا وأفريقيا، ولكن في عهد أقرب أيضاً في بنغلاديش بسبب الأعداد الهائلة من اللاجئين القادمين من ميانمار. وفي الوقت الراهن، هناك خمس أزمات من المستوى 2 وست أزمات من المستوى 3، مع بعض الأزمات الأخرى التي تلوح على الأرجح في الأفق مثل إمكانية حدوث قحط خطير في منطقة الساحل. وهذا العدد من الأزمات من المستويين 2 و3 غير مسبوق في تاريخ البرنامج. وأغلب هذه الأزمات هي اليوم حالات طوارئ ممتدة ناجمة عن نزاعات وليست كوارث طبيعية، وهي لا تتطلب تدخلاً إنسانياً فورياً فحسب وإنما أيضاً تواجداً واستجابةً أطول أجلاً بصورة جوهرية. وترتبط المخاطر بتوافر الموظفين ذوي الخبرة والمدربين تدريباً مناسباً، وبصعوبة الحفاظ على عمليات النشر الاحتياطي للأشخاص بشكل متكرر وما يتصل بذلك من دعم لوجستي عبر مناطق جغرافية مختلفة على فترات طويلة إضافة إلى ضمان التمويل الكافي. وأشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أن هذا خطر كبير واستراتيجي يمكن أن يؤثر لا على عمليات البرنامج فحسب بل وعلى سمعته كمنظمة تستجيب لحالات الطوارئ الإنسانية بصورة سريعة وفعالة.
- 20- الافتقار إلى تخطيط قوى عاملة جيدة التنظيم، بما في ذلك بناء مهارات كافية ومستمرة لمبادرات من قبيل التحويلات القائمة على النقد. يعمل البرنامج في بيئات معقدة تنسم بأحوال تشغيلية فائقة الصعوبة وسياقات إنسانية سريعة التدهور. وبالنظر إلى هذه الظروف، تتطلب المنظمة قوى عاملة مرنة وخفيفة الحركة وخاضعة باستمرار لإعادة التدريب. وفي بيئة من حالات الطوارئ الممتدة والمتفاقمة التي يتراد فيها الضغط الذي يمارسه المانحون لتبرير التزاماتهم التمويلية، تتوقف قدرة البرنامج على تحقيق النتائج على مهارات موظفيه والتزامهم بولايتهم. وكأمثلة على ذلك، تجد بعض المكاتب القطرية صعوبات في اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم، ولا سيما في مناطق النزاعات؛ وفي بعض الحالات، أدى الإفراط الإجمالي في الاعتماد على الموظفين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل إلى زيادة معدلات تعاقب الموظفين وحدثت ثغرت في المحافظة على المعارف.
- 21- وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، وهي أسرع عمليات البرنامج نمواً، شهد عام 2017 تحويلات إجمالية قدرها 1.3 مليار دولار أمريكي (زيادة بنسبة 52 في المائة عن المبلغ المناظر لعام 2016 وهو 854 مليون دولار أمريكي) غطت ما يزيد على 9.17 مليون من المستفيدين عبر 40 بلداً. ومن المرجح أن تكون حصّة التحويلات القائمة على النقد من التمويل الإجمالي في المستقبل أكبر حتى من ذلك. ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن تصميم المخططات المناسبة للتحويلات القائمة على النقد على المستوى القطري، واختيار الشركاء المتعاونين المناسبين، وتنفيذ برامج معقدة للتحويلات القائمة على النقد تشمل العديد من الوسائط ووكالات التنفيذ وتضمن في الوقت نفسه أن تعود هذه الفوائد بالفعل إلى المستفيدين المستهدفين، وتعزيز كل ذلك بلوحات متابعة البيانات المشتركة هي أمور تتطلب مهارات تختلف إلى حد كبير عن المهارات المطلوبة في مجال توزيع الأغذية. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أنها تحويلات قائمة على النقد تشمل أموالاً نقدية أو قسائم فإنها معرضة على نحو أكبر لمخاطر المخالفات المالية والتدليس مقارنة بأنشطة الإمداد بالأغذية.

- 22- وتسليماً بالمخاطر المحتملة في مجال التحويلات القائمة على النقد، اقترحت لجنة مراجعة الحسابات ضرورة القيام بما يلي:
- (1) تحديد الحد الأدنى المناسب لتقبل المخاطر لكل برنامج من البرامج الرئيسية المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد؛
 - (2) استخلاص البيانات واستخدامها على نحو أفضل من مجموعات البيانات الضخمة والسريعة التزايد المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، من خلال تحليل البيانات والأدوات ذات الصلة مما قد يساعد المنظمة على وضع ضوابط دينامية ومدعمة بالبيانات للمخاطر؛ (3) توشي الحذر التام بشأن الكمية الهائلة من بيانات المستفيدين الرقمية المخزونة في نظامها المكرس لتكنولوجيا المعلومات المسمى "سكوب"، ولا سيما في زمن تتزايد فيه سرقة البيانات الرقمية ويتصاعد فيه الطلب على خصوصية البيانات؛ (4) التوفيق، حيثما أمكن، بين أطر التصدي للمخاطر في التحويلات القائمة على النقد وسائر البرامج التي لا تستخدم النقد في البرنامج.
- 23- وإضافة إلى ذلك، نصحت اللجنة، كما في السنة السابقة، بالاستثمار في أناس لديهم المهارات المطلوبة وكذلك في تعزيز الرقابة والضوابط المناسبة على برامج التحويلات القائمة على النقد، دون الإخلال بالسرعة والكفاءة. وقد رأت لجنة مراجعة الحسابات أن الطبيعة الحالية المشتتة والمتسمة بعدم التجانس في الإدارة لبرامج التحويلات القائمة على النقد، وإن كانت مفيدة في المراحل المبكرة وحتمية في بعض الظروف الجغرافية، تحتاج إلى التبسيط في مجموعة مشتركة من المنصات من أجل ضمان المزيد من الفعالية والكفاءة لمختلف البرامج.
- 24- *بيئة تمويل حافلة بالتحديات*. على الرغم من أن البرنامج قام بتدبير تمويل قياسي لعام 2017، ظلت البيئة العامة للتمويل محفوفة بالتحديات بسبب احتياجات المستفيدين الطويلة الأجل والمرتفعة في عدد متزايد من الطوارئ المتزامنة من المستويين 2 و3. ولاحظت اللجنة أن التصدي لذلك يتطلب مبادرات متعدّدة مثل الدعوة إلى توفير تمويل مرّن أطول أجلاً ويُمكن التنبؤ به على نحو أفضل، ومبادرات لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة المساهمات المقدمة من المانحين غير التقليديين بما في ذلك برنامج محفّر جيداً وقابل للتنفيذ لاجتذاب التمويل من القطاع الخاص، وإظهار منهجية شفافة لتخصيص الموارد مرتبطة بالإطار المالي الجديد القائم على الأنشطة والذي يجري حالياً إدراجه في نظام إدارة المعلومات الخاص بمختلف الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 25- *التدليس ومخاطر الفساد*. لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه على الرغم من أن حالات الفساد المبلغ عنها والمقادير المعنية تبدو متدنية نسبياً مقارنة بحجم عمليات البرنامج وما يتكبده من نفقات في مجال الإغاثة، فقد طرأت زيادة على المخالفات المبلغ عنها في مختلف المناطق الجغرافية. وقد حدثت هذه الحالات في أغلبها بسبب المستويات المنخفضة نسبياً لقدرة الشركاء على التعاون في بعض المناطق الجغرافية والبرامج، مما يزيد من المخاطر التشغيلية في مناطق الأزمان البالغة الصعوبة.
- 26- ويؤدي تنامي استخدام التحويلات القائمة على النقد، وهي بطبيعتها عرضة للتدليس، إلى زيادة هذه المخاطر. ومن ثم فإن اللجنة تحث على إيلاء مزيد من الانتباه لهذه المخاطر، بالنظر إلى ما لها من آثار سلبية على سمعة المنظمة. وبالمثل، تسلّم اللجنة بأنه لا يُمكن للبرنامج ولا لأي منظمة إنسانية أو برامج خاصة بالرعاية الاجتماعية في البلدان المانحة أن تمنع التدليس تماماً في عملها. ومع ذلك فإنها تحث على أنه يجب اتخاذ إجراءات فورية بناءً على حالات التدليس المعروفة أو المبلغ عنها أو لدى وجود دلائل على التدليس، وأنه لا يجب التساهل مطلقاً مع من يتنبأ ارتكابهم للتدليس. ولاحظت اللجنة أنه ينبغي، فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، استخدام بيانات المانحين والوسطاء والشركاء المتعاونين الهائلة المتاحة في نظام "سكوب" من أجل المضاهاة بثلاثة سبل بغية الحدّ على نحو استباقي من مخاطر التدليس.
- 27- *الصورة السلبية لعمل البرنامج وثقافته الأخلاقية*. في ظل النمو المتسارع لتغطية البرنامج في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المقترن بتوسيع نطاق عمله الإنساني عبر عدّة مناطق جغرافية، يُمكن للتقارير السلبية عن عمل البرنامج أن تؤدي إلى تأثير قدرته على جمع الأموال وتعيين الموظفين وعلى مركز المنظمة الرفيع في المجتمع الإنساني العالمي. وقد لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن بالإمكان التخفيف من حدّة هذه المخاطر عن طريق التواصل على نحو أفضل مع الجمهور وسرعة إرساء الموقف الإعلامي الرسمي المستند إلى البيانات ووضع استراتيجية أكثر استباقية بشأن التواصل ووسائل الإعلام ولا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء نماذج للاستجابة يُمكن تعميمها على المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمديرين المسؤولين عن برامج محدّدة.

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

- 28- اتبع مكتب المفتش العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطة المراجعة المتفق عليها.
- 29- وفحصت اللجنة أيضاً رأي مكتب المفتش العام الذي يستند إلى مراجعاته الداخلية للحسابات وعمليات التفتيش والتحقيقات وخدمات الضمان.
- 30- ويشمل مكتب المفتش العام وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق. وأدت أعمال ومخرجات هاتين الوحدتين دوراً في بلورة رأي الضمان المقدم من مكتب المفتش العام في عام 2017.
- 31- ويتضمن مجال مراجعة الحسابات التي يجريها مكتب المفتش العام 180 وحدة تنظيمية (منها 83 وحدة مصنفة كوحدات ميدانية، و83 وحدة تشمل وحدات المقر العالمية وعملياته والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال، و14 وحدة هي حالات طوارئ مؤسسية جارية). وترتّب جميع الوحدات الخاضعة للمراجعة وفقاً لاحتمال وقوع مخاطر محددة ولعواقب هذه المخاطر، وتقيّم بحسب سلم من ثلاث نقاط: عالية ومتوسطة ومنخفضة. وبناء على هذه المنهجية، أنجزت 18 عملية مراجعة في عام 2017، كان من بينها ست مراجعات بشأن موضوعات وعمليات، وتسع مراجعات لعمليات ميدانية، وثلاث مراجعات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات.
- 32- ومن بين تقارير المراجعة الثمانية عشر لعام 2017 كان هناك تقريران مُرضيان، و15 تقريراً مرضياً جزئياً، ولم يصدر تقييم بشأن تقرير واحد. وقد لوحظ حدوث تحسينات يُعتد بها على عمليات الطوارئ التي خضعت للمراجعة في نيجيريا والصومال واليمن. ولم يصدر تقييم بشأن تقرير واحد وهو "المراجعة الداخلية المشتركة لإدارة الأنشطة الممولة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ في إثيوبيا".
- 33- وركّز مكتب المفتش العام في عام 2017 على مجالات المخاطر التالية: إدارة المخاطر المؤسسية؛ وتكنولوجيا المعلومات والبيانات؛ وإدارة المستفيدين ونظام سكوب؛ والتحويلات القائمة على النقد؛ والضوابط والتسويات؛ والغذاء مقابل إنشاء الأصول؛ وخطورة الطريق المتكاملة؛ وعمليات الطوارئ (نيجيريا، والصومال، وسوريا +5، واليمن).
- 34- وأمنت اللجنة النظر في الجهود الكبيرة التي بذلها البرنامج في عام 2017 في سبيل تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وتعزيز الشفافية والفعالية في عملية إدارة التغيير. وأبلغ مكتب المفتش العام لجنة مراجعة الحسابات بشأن عدم كفاية ما كان مقدراً من موارد لازمة في البلدان التي استُهل فيها الأخذ بخارطة الطريق المتكاملة وقصر الوقت المتاح للتحقق من الافتراضات الأساسية وتصحيح المسار واستبانة مشاكل التصميم الممكنة من خلال تمارين استخلاص الدروس التي جرت في البلدان الرائدة. وقد يثير منح المديرين القطريين والإدارة قدرًا كبيراً من السلطة التقديرية تحديات لوظائف الرصد والرقابة من الصف الثاني.
- 35- وفي اجتماع مارس/آذار 2017، ناقشت لجنة مراجعة الحسابات وظيفة الرقابة في المكاتب الإقليمية. ورحبت اللجنة بأن إطار الرقابة الداخلية قد حدد صراحةً المكاتب الإقليمية باعتبارها من وظائف الإدارة التي توفّر خط الدفاع الثاني. واقترحت اللجنة توخي الوضوح بشأن أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر بالنسبة للرقابة.
- 36- وتستعرض اللجنة بانتظام القائمة الموحدة لتوصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد، وتشير مجدداً إلى النسبة المرتفعة لتوصيات المراجعة الداخلية التي تقبلها إدارة البرنامج، وإلى متابعة تنفيذ التدابير المنفق عليها التي لم تُستكمل بعد. وقد انخفض عدد التدابير المتأخرة في عام 2017 على نحو يعتد به إلى 15 مقارنةً بالعدد المناظر في عام 2016 وهو 74.
- 37- وتؤيد لجنة مراجعة الحسابات تركيز المفتش العام على مخاطر التدليس والفساد. وأحيطت اللجنة علماً بأحدث المعلومات عن التغييرات المهمة التي أدخلت على دليل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة، مشيرة إلى أن هذه الاستعراضات هي مراجعات معنية بالتدليس استناداً إلى تقييم مخاطر التدليس.
- 38- وتُرَكِّز تقارير مكتب التفتيش والتحقيق المعنية بالتحقيقات على التثبت من ادعاءات التدليس والفساد وانتهاك السياسات الرئيسية وانعدام الضوابط الرقابية والفشل في فصل المهام. وعموماً، يؤكد عمل مكتب التفتيش والتحقيق على ضرورة تنفيذ الضوابط القائمة وإنفاذها بدلاً من وضع ضوابط جديدة. بيد أن التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي شملت بائعين ومنظمات

غير حكومية أبرزت الحاجة إلى ضرورة تحسين البرنامج لاختيار شركائه وإدارتهم ورصدهم فيما يتعلق بالأداء والالتزام بالعقود وقدرات الحوكمة. ولم تنفذ الإدارة حتى الآن بالكامل التدابير المتفق عليها في عملية مراجعة إدارة البرنامج للشراكات مع المنظمات غير الحكومية (التي صدرت في أكتوبر/تشرين الأول 2016) حيث جرى تأجيل أغلب التدابير إلى عام 2018، وعملية مراجعة توريد البرنامج للسلع والخدمات (التي صدرت في يونيو/حزيران 2016) حيث ظلت بعض التدابير بانتظار التنفيذ.

39- وتسلم لجنة مراجعة الحسابات بأن التغييرات الخارجية وكذلك الداخلية الراهنة تتطلب المزيد من الموارد والمهارات لإدارة المخاطر وإجراء عمليات المراجعة الداخلية والاضطلاع بوظائف الضمان في البرنامج، بما في ذلك تعزيز التوظيف القائم على المهارات في مكتب المفتش العام. ومن ثم، دعمت اللجنة آراء مكتب المفتش العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن "حالة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" الذي تضمن تحديد معلومات مرجعية عن مدى ما يُنفق على المراجعة الداخلية للحسابات مقارنة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد بينت هذه المعلومات أنه بالمقارنة بالميزانيات التنظيمية العامة لجميع وكالات الأمم المتحدة، يُنفق البرنامج أقل نسبة مئوية على المراجعة الداخلية للحسابات. بيد أنه لوحظ أن اقتراح مكتب المفتش العام المقدم للإدارة يتمثل في زيادة الميزانية العامة للمكتب من 7.2 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 11.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

40- ووافقت لجنة مراجعة الحسابات على خطة المراجعة والضمان لعام 2018.

الرقابة على الخزانة والاستثمارات

41- تلقت لجنة مراجعة الحسابات معلومات عن أداء حافظة استثمارات البرنامج القصيرة الأجل، والتقرير السنوي لعام 2017 عن إدارة استثمارات البرنامج. وبعد مراعاة المبادئ التوجيهية والقيود المتعلقة بالاستثمارات وأوجه المخاطر المحيطة بها، تستطيع اللجنة أن تقول إنها تبدو مرضية.

42- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن البرنامج يستخدم خيارات مختلفة بالنسبة للتجار بالعملة والتحوط القائم مستنداً إلى ممارساته المحافظة لإدارة المخاطر. وينبغي الاستمرار في رصد الممارسات الحالية لضمان اتساقها مع سياسات البرنامج ومستوى تحمّل المخاطر لديه.

الكشف المالي

43- استناداً إلى المعلومات التي أُتيحت للجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المعقود في مارس/آذار 2018 عن إعداد الكشف المالي السنوية، والمعلومات التي قدّمتها مراجع الحسابات الخارجي، أفادت اللجنة بأن مشروع الكشف المالي يبدو ملائماً لوضعه في صيغته النهائية من جانب إدارة البرنامج والمراجع الخارجي للحسابات. ولم يتم إبلاغ اللجنة بمسائل تنطوي على الافتقار إلى ضمان معقول بالنسبة لأي أخطاء مادية.

المحاسبة

44- أكد المراجع الخارجي للحسابات للجنة مراجعة الحسابات أن الكشف المالي أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن منظور هذه المعايير، جرى على النحو الصحيح تطبيق التغيير الذي طرأ على سياسات المحاسبة بشأن الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين، والمتعلقة على وجه الخصوص بإلغاء طريقة الكوريدور.

45- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات بارتياح أن البرنامج يواصل متابعة تطوير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من خلال مشاركته في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بهذه المعايير. وطُبقت بانتظام سائر سياسات المحاسبة كما كانت في السنة الماضية.

المراجعة الخارجية للحسابات

- 46- هذه هي السنة الثانية للعقد الذي أبرمه البرنامج لمدة ست سنوات مع المراجع العام لفرنسا لإجراء المراجعة الخارجية لحسابات البرنامج. وقد ناقشت اللجنة عملية مراجعة الحسابات، وتوصّلت إلى رأي عن مصداقية الحسابات السنوية للبرنامج. واستناداً إلى المعلومات التي تم تقديمها، تتفق اللجنة مع مشروع رأي المراجع الخارجي للحسابات غير المشفوع بتحفظات.
- 47- وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصيات لتحسين الضوابط الداخلية في البرنامج. وليس لأي من هذه التوصيات أثر مادي على سلامة الضوابط الداخلية بشكل عام في البرنامج. وأجرى المراجع الخارجي للحسابات عملاً ميدانياً بشأن مراجعات الأداء الخاصة بتدابير المحاسبة والإبلاغ في البرنامج المتعلقة بخسائر الأغذية وتوسيع العمليات وتقليصها. وسوف تُقدّم تقارير المراجعة إلى المجلس في دورته السنوية عام 2018.

القيم والأخلاق

- 48- جرى تنقيح صلاحيات لجنة مراجعة الحسابات بحيث يشمل اختصاص اللجنة المسائل الأخلاقية.
- 49- ورحبت اللجنة بإنشاء برنامج يُركّز على القيم والأخلاق في البرنامج. وأشارت اللجنة إلى ترجيح نقص التبليغ عن التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة ورحبت بالسياسة الجديدة بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة.
- 50- وأثنت اللجنة على قيادة المدير التنفيذي والتزامه فيما يتعلق بالتصدي لمسائل المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة عن طريق البدء من القمة. ورحبت بالوضوح الذي أعرب به المدير التنفيذي عما هو متوقع من موظفي البرنامج فيما يتعلق ببيانات العمل وسلوكياتها.
- 51- وتزيد السياسة المعنية بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة من تعزيز التزام البرنامج بحماية جميع الموظفين من السلوك المتعسف وضمان إدراك جميع الموظفين لأدوارهم ومسؤولياتهم بشأن المحافظة على بيئة مأمونة في مكان العمل وتوفير التوجيه حول كيفية التماس الدعم وإثارة المخاوف بشأن أي سلوك متعسف.
- 52- وتعرب اللجنة عن سرورها لإضفاء الصفة الرسمية على توصيتها المستمرة بالتعاون بين مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأخلاقيات وأمانة المظالم وشعبة الموارد البشرية في البرنامج في صورة التزام مشترك بين الشعب بموجب السياسة المعنية بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة. وتواصل اللجنة التوصية بالتعاون بين مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأخلاقيات وأمانة المظالم وشعبة الموارد البشرية في البرنامج.
- 53- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات تغييرات إيجابية أخرى في السياسة المعنية بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة:

(أ) لا توجد حدود زمنية للإبلاغ عن الحالات.

(ب) يُمكن أن يؤدي الإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية أيضاً إلى بدء تحقيق.

(ج) اتسع نطاق التغطية ليشمل غير موظفي البرنامج والتميز الذي يقع خارجه.

(د) تقوية الصياغة بشأن الانتقام.

(هـ) توفير الدعم النفسي.

- 54- وحثت اللجنة البرنامج على اقتناص الفرصة التي تتيحها زيادة الوعي بالمسألة لإشراك الموظفين ووضع نظم وأدوات لتيسير الامتثال للسياسة والإبلاغ عن أي انتهاكات.

- 55- ورحبت اللجنة بالالتزام البرنامج من خلال تخصيص استثمارات إضافية لدعم تنفيذ السياسة.

56- وأشارت اللجنة إلى أن تنفيذ السياسة سيؤدي على الأرجح إلى طفرة في الإبلاغ ويشجع المزيد من الاستثمارات لتيسير البت في حالات الإبلاغ المتزايدة بشدة والتصدي لها.

الادعاءات بأنشطة غير سليمة

57- لاحظت لجنة مراجعة الحسابات التحسن الذي طرأ على عملية إعداد التقارير التأديبية، والتي توفّر الشفافية بشأن طبيعة الحالات وحصائلها وحسن توقيت التحقيقات.

التصوّرات والرؤى الإضافية

- 58- يظل التصميم التنظيمي مجالاً للتركيز في ظل هذا القدر الهائل من التغييرات التي تواجهه المنظمة:
- (أ) تتطلب الخطط الاستراتيجية القطرية تغييرات في القدرة من أجل التحول من مشغّل يتسم بدرجة عالية من الخبرة في التنفيذ إلى شريك متعاون (الشراكة مع الوكالات الأخرى).
- (ب) سوف يتطلب الإطار المالي، من خلال الفريق المالي (في المقر ومحليا)، موارد كافية والتدريب على مخطط الحسابات الجديد خلال مرحلة التنفيذ.
- (ج) وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، ومع توفير الشفافية للمانحين، ينبغي أن تكون الرسالة واضحة بشأن التركيز على فعالية التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية بدلاً من تفسيرها بطريقة خاطئة كفرصة لتقليص التكاليف.
- (د) لا يُمكن فرض ثقافة وأخلاق من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى فقط. فالأمر يقتضي أيضاً بناء ثقافة داعمة من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى أيضاً.
- (هـ) يحتاج الأمر إلى تركيز كبير على التخطيط لتعاقب كبار الموظفين حتى مستوى مساعد المدير التنفيذي.
- 59- وفي حين كانت حالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3 والتحويلات القائمة على النقد مجالات تركيز، ينبغي لنا ألا نحول تركيزنا عن عمليات توزيع الأغذية التقليدية وضوابطها. ويتعيّن أن يظل البرنامج مستعداً لإمكانية إدخال تحسينات مستمرة من أجل تحسين فعالية التكاليف رغم عمله في بيئات محفوفة بالتحديات.

الملحق الأول

النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

السند: المادة 27 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وجرى تحديثها في يونيو/حزيران 2017.

27) يجوز للجنة، رهنأ بهذه الاختصاصات، وضع نظامها الداخلي لمساعدة أعضائها على تنفيذ مسؤولياتهم. ويقدم النظام الداخلي للجنة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لأغراض الإحاطة.

الإجراء 1: وضع النظام الداخلي واستعراضه والتشاور بشأنه

- 1-1 تحدد لجنة مراجعة الحسابات مدى ضرورة النظام الداخلي، وتضع مسودته، وتعرض موادها على المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي للمشورة.
- 2-1 يتعين الإبقاء على مواد النظام الداخلي في أدنى مستوى ممكن.
- 3-1 تنتظر المشاورات في الاستفسارات المتعلقة بمواءمة مواد النظام مع اختصاصات اللجنة، وكذلك المتعلقة بسبل تمكين النظام الداخلي من الدفع قدماً، بكل كفاءة وفعالية، بمهمة البرنامج وبدور لجنة مراجعة الحسابات لتعزيز عمليات الحوكمة والمخاطر والضوابط والامتثال في البرنامج. وكما لوحظ في اختصاصات اللجنة، فإن ذلك يشمل "ضمان فعالية نظم الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومهام مراجعة الحسابات والرقابة، وعمليات الحوكمة". وفيما عدا الظروف الاستثنائية، تحدد فترة المشاورات بشهر واحد على الأقل.
- 4-1 يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تعتمد النظام الداخلي رسمياً بعد فترة المشاورات – مع أية تعديلات ملائمة – وذلك في الاجتماع التالي المقرر بصورة اعتيادية.
- 5-1 تقوم أمانة لجنة مراجعة الحسابات سنوياً بإدراج بند في جدول أعمال اللجنة عن استعراض جميع مواد النظام الداخلي – بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة – لضمان استمرار صلاحيتها ومواءمتها مع احتياجات البرنامج واللجنة.

الإجراء 2: تعيين رئيس اللجنة

- 1-2 عملاً على ضمان استقلال لجنة مراجعة الحسابات، تعمل اللجنة على أن تتوفر لديها قيادة مستمرة يمكنها تنظيم أعمالها والتحدث باسمها. ويدرك أعضاء اللجنة أن استقلال اللجنة وقدرتها على العمل يتضرران في حال عدم وجود رئيس لها.
- 2-2 يتم اختيار الرئيس وفقاً للمادة 23 من اختصاصات اللجنة.
- 3-2 في حال غياب دور رئيس اللجنة في الفترات بين اجتماعاتها بسبب الاستقالة أو انتهاء فترة العضو المعني، يُعيّن أعضاء اللجنة الباقيون رئيساً بالإنابة ليقوم بدور الرئيس إلى أن تتعقد اللجنة وتختار رئيساً جديداً لها.
- 4-2 في حال عدم توفر الرئيس لحضور اجتماع مطلوب مع الإدارة أو مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي أو لحضور مناسبة رسمية أخرى، يعين الرئيس، بالتشاور مع الأعضاء، أحد أعضاء اللجنة الآخرين لتمثيل اللجنة بنفس أسلوب الرئيس وصفته.

الإجراء 3: ملاحظة عمليات البرنامج

- 1-3 تعتقد لجنة مراجعة الحسابات اعتقاداً ثابتاً بأن قدرة أعضاء اللجنة على تحسين دورهم تقتضي قيامهم بملاحظة عمليات البرنامج خارج إطار الاجتماعات الرسمية التي تعقدتها اللجنة وفقاً للسلطة التي تمنحها المادة 4 من اختصاصاتها.
- 4) تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بكل السلطة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، بما في ذلك الوصول إلى معلومات البرنامج وسجلاته ومرافقه وموظفيه.
- 2-3 تتمثل الغاية من ملاحظة العمليات في الدفع قديماً بتعليقات اللجنة واستنتاجاتها فيما يتعلق بعمليات الحوكمة والمخاطرة والمراقبة والامتثال في البرنامج.
- 3-3 يمكن لطريقة الملاحظة أن تشمل زيارات موقعية إلى مكاتب البرنامج الإقليمية أو القطرية أو إلى مكاتب أو عمليات شركائه، أو المشاركة في اجتماعات موظفي البرنامج والحضور في جلسات التشاور، أو مرافقة موظفي المراجعة الداخلية للحسابات أثناء مهامهم، أو غير ذلك من مناسبات أو أنشطة للدفع قديماً بالهدف من الملاحظة.
- 4-3 تشمل الاعتبارات المتعلقة بتحديد مدى ملاءمة الملاحظة ما يلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- الأثر على عمليات البرنامج، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على دعم أعضاء اللجنة في الميدان أو في مكان الاجتماع، وأثر أعضاء اللجنة المحتمل على الحوار العادي المفتوح بين الموظفين، والقدرة على تنسيق المسائل اللوجستية والنقل؛
 - سلامة أعضاء اللجنة وأمنهم؛
 - الاحتياجات والتقييدات والتلقيحات، فيما يتعلق بالرعاية الصحية؛
 - المتطلبات اللغوية؛
 - تحديد الجهة القيادية التابعة للبرنامج أو لشريك له والتي ستستضيف عملية الملاحظة، وإجراء التشاور معها؛
 - التكلفة الكلية لجهود الملاحظة بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة والدعم؛
 - الصفة التمثيلية الجغرافية والتشغيلية للموقع الذي ستجري زيارته بالنسبة لعمليات البرنامج الكلية؛
 - برامج البرنامج ومبادراته الجديدة؛
 - مجالات التركيز المحددة لاهتمامات أعضاء اللجنة، من قبيل نظم التكنولوجيا، والموارد البشرية، والمشتريات؛ واللوجستيات، وعمليات الشركاء، وغير ذلك؛
 - عمليات المراجعة أو التقييمات أو غير ذلك من أنشطة مراقبة المكتب أو البرنامج، مما أجري مؤخراً أو يجري حالياً؛
 - الرؤى المتوقعة التي ستترشد بها توصيات لجنة مراجعة الحسابات وتقريرها السنوي؛
 - عدد بعثات الملاحظة وتوقيتها خلال السنة التقويمية.
- 5-3 تتطلب عمليات الملاحظة موافقة المدير التنفيذي أو من يعينه أو هيئة مكتب المجلس التنفيذي.
- 6-3 يتطلب تحديد عمليات الملاحظة وجدولها الزمني التشاور مع المدير التنفيذي أو من يعينه.
- 7-3 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يتضمن جدول أعمال اللجنة، في أعقاب أية بعثة للملاحظة، مناقشة للملاحظة. وتناقش اللجنة الرؤى التي تم تحديدها خلال الملاحظة وكذلك الدروس المستفادة فيما يتعلق بكفاءة بعثة الملاحظة وفعاليتها. وتستخدم هذه الرؤى في الأغراض التالية:
- طرح بنود إضافية على جدول أعمال اللجنة، وكذلك توصياتها وتقريرها السنوي،
 - الاسترشاد بها فيما يتعلق بطبيعة عمليات الملاحظة في المستقبل، وتوقيتها وكفاءتها وفعاليتها.
- 8-3 تذكر لجنة مراجعة الحسابات الملامح الرئيسية لجميع عمليات الملاحظة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي.

الإجراء 4: إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

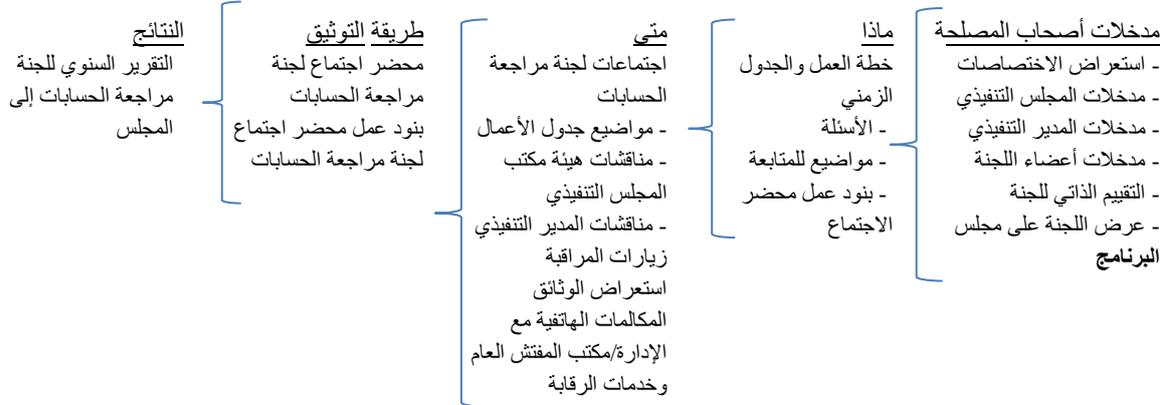
- 1-4 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يُطلب من جميع أعضاء اللجنة سنوياً بأن يعلنوا بصورة خطية استقلالهم وأن يرفقوا ذلك ببيان عن مصالحهم المالية، وأن يسلموا بمتطلبات السرية، عملاً بالمواد التالية من اختصاصات اللجنة:
- 14) لما كان دور اللجنة هو تقديم المشورة الموضوعية، فإن الأعضاء يبقون مستقلين عن أمانة البرنامج، والمجلس التنفيذي، ويكونون بمعزل عن أي تضارب حقيقي أو ظاهر في المصالح.
- 17) يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعاً لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.
- 31) تظل جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تُعرض على اللجنة، أو تحصل عليها، وثائق سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويقر أعضاء اللجنة بهذا الالتزام كتابة وقت تعيينهم.
- 2-4 تحدد طريقة الاعتراف وشكله بالذيل ألف المرفق بنظام اللجنة الداخلي، وتجمعه أمانة اللجنة وتقدمه إلى رئيس المجلس التنفيذي، مع تقديم نسخة منه إلى المدير التنفيذي المساعد للشراكة والحوكمة والمناصرة.

الإجراء 5: اعتماد المحاضر

- 1-5 تتصّن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات على أن تجتمع اللجنة بصفة شخصية إلا في ظروف استثنائية. (انظر الفقرة 26).
- 2-5 للإسراع بتوزيع المحاضر الرسمية للجنة مراجعة الحسابات قبل الاجتماع التالي المقرر للجنة، فإنه تُلزم آليات لاعتماد المحاضر بصفة رسمية خارج نطاق الاجتماعات بصفة شخصية. وفي هذه الحالة، لا يتم الاعتماد الرسمي للمحاضر إلا في الاجتماع المقرر التالي.
- 3-5 وبناءً على ذلك، وبموجب الفقرة 26 من الاختصاصات التي تسمح بأن تجتمع اللجنة في أماكن أخرى بموافقة رئيس المجلس التنفيذي، والفقرة 27 التي تسمح للجنة بأن تضع نظامها الداخلي، يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تطلب من أمانة المجلس التنفيذي تعميم المحاضر النهائية على أعضاء اللجنة لاعتمادها عن طريق البريد الإلكتروني، وطلب تصويت رسمي للاعتماد من جانب أعضاء اللجنة، وتسلم بعد التصويت عن طريق البريد الإلكتروني. ووفقاً للفقرة 28 من الاختصاصات، تعتبر المحاضر أنها أتمت لدى الحصول على تصويت إيجابي من غالبية الأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع التالي للجنة، والذي توفّقه المحاضر.

الإجراء 6: خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

- 1-6 بناءً على رغبات هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تحتفظ لجنة مراجعة الحسابات بخطة عمل للجنة بمساعدة أمانة المجلس التنفيذي.
- 2-6 تتناول خطة العمل ثلاث وثائق تكميلية:
- خطة عمل للجنة مراجعة الحسابات تتواءم مع اختصاصات اللجنة ومصالحها، والمتوائمة مع التزاماتها بموجب الاختصاصات.
 - قائمة بينود العمل يُحتفظ بها كذيل لمحاضر لجنة مراجعة الحسابات.
 - التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس التنفيذي.
- 3-6 سوف تحصل خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات على مدخلات من أصحاب المصلحة، وتضع جداول أعمال الاجتماعات الفعلية، وتوفّر مدخلات للمجلس التنفيذي بشكل عام بموجب الإطار التالي:

خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

الإجراء 7: الرقابة التي يمارسها مكتب المفتش العام

- 1-7 تسدي لجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها، المشورة بشأن أداء وظيفة المراجعة الداخلية وأداء المفتش العام. وتسعى اللجنة إلى فهم ثقافة مكتب المفتش العام وظروف عمله بشكل عام في الحدود الملائمة لمجلس غير إداري أو كيان رقابي. وسيتم الاضطلاع بالأمر التالي لدعم هذه الجهود:
- 2-7 تعقد اللجنة اجتماعات دورية خاصة وفردية مع المفتش العام ونائبه في مكتب المراجعة الداخلية ونائبه في مكتب التحقيقات. وتشجع اللجنة أيضاً قيادة مكتب المفتش العام على السماح لمديري المكتب وقادة المهمات بتقديم أعمالهم مباشرة إلى اللجنة عند الاقتضاء.
- 3-7 وفي إطار ما يجريه البرنامج من استقصاءات عن مشاركة الموظفين أو تقييمات أخرى لثقافة المنظمة، تقدم النتائج المتعلقة بمكتب المفتش العام إلى اللجنة إضافة إلى معلومات عن سياق هذه النتائج.
- 4-7 وتوافى اللجنة بنتائج الاستقصاءات المتعلقة بتقييم العملاء لمكتب المفتش العام التي تجرى عند انتهاء المهمات. وإذا لم يقم مكتب المفتش العام بهذا النوع من الاستقصاءات، فعليه أن يطلع اللجنة على الأسباب المبررة لذلك.
- 5-7 وتقوم اللجنة بصورة دورية بتقصي سبل الإدارة فيما يخص أداء المفتش العام وأي شواغل متعلقة بأدائه الشخصي أو بأداء وظيفة المفتش العام ككل. وتبلغ الإدارة للجنة بصورة استباقية بأي شواغل في هذا الصدد.

الملحق الثاني

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- السيد Suresh Kana: من مواطني جنوب أفريقيا. وتمتد فترة ولايته من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. <
- السيدة Elaine June Cheung: من مواطني الصين. وتمتد فترة ولايتها من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. <
- السيد Omkar Goswami: من مواطني الهند. وتمتد فترة ولايته من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. <
- السيدة Agnieszka Słomka-Golebiowska: من مواطني بولندا. وتمتد فترة ولايتها من 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى 29 يوليو/تموز 2020. <
- السيد Pedro Guazo: من مواطني المكسيك. وتمتد فترة ولايته من 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى 29 يوليو/تموز 2020. <

الملحق الثالث

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات أبريل/نيسان 2017 – مارس/آذار 2018			
2018 مارس/آذار	ديسمبر/كانون الأول 2017	يوليو/تموز 2017	
√	√	√	جلسة تنفيذية مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي/نائب المدير التنفيذي
√	√	√	العمليات
√	√	√	مسائل التقييم
√			لجنة الاستثمار
مسائل الرقابة:			
√	√	√	– المراجعة الخارجية
√	√	√	– المراجعة الداخلية
√			الكشف المالي
√			المحاسبة
√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
√	√	√	مسائل الموارد البشرية
√	√	√	الضوابط الداخلية
√		√	المسائل الأخلاقية
√	√		المسائل القانونية
√	√		الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	مسائل المالية والميزانية